تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية
(دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية)

خالد محمد أحمد الجابري

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية ومقارنة أداء البنوك الإسلامية بالبنوك التجارية، واستخدمت مجموعة من النسب المالية تشمل أوجه الأداء التي تبحثها الدراسة بأربع مجموعات هي توظيف الموارد المتاحة، الربحية، السيولة، والملاءة .

توصلت الدارسة إلى أن البنوك الإسلامية تتمتع بنسبة سيولة أعلى من البنوك التجارية، كما إن مستوى الملاءة فيها أفضل من البنوك التجارية، إلا أن البنوك التجارية تتمتع بنسب ربحية عالية مقارنة بالبنوك الإسلامية، كما إن مؤشرات توظيف الأموال في البنوك التجارية أفضل من البنوك الإسلامية، وهذا يعني أن أداء البنوك التجارية بصورة عامة أفضل من أداء البنوك الإسلامية.

Abstract:

This study aimed to evaluate the financial performance of banks and compare the performance of the Yemeni Islamic banks commercial banks , and used a range of financial ratios include performances by the study examined four groups are employing the available resources , profitability , liquidity and solvency .

The survey found that Islamic banks enjoyed by higher liquidity of commercial banks , and that the level of solvency which is better than the commercial banks , but commercial banks enjoy rates high profitability compared to Islamic banks , as indicators investment of funds in commercial banks is better than Islamic banks , and this means that the performance of the commercial banks are generally better than the performance of Islamic banks .

١ـ المقدمة

يعد تقييم الأداء المالي من أهم أبعاد تقييم وقياس الأداء بالبنوك، إذ يتضمن عدداً من المعايير الإستراتيجية منها معيار تحقيق الربح العادل والذي يشكل هدفاً استراتيجياً تسعى معظم المنظمات للوصول إليه، ومعيار النمو المتوازن لمزج الإيرادات من النشاطات الاستثمارية، ومعيار تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن وذلك لتحقيق أقصى فاعلية ممكنة، ومعيار تعظيم الثروة للمساهمين والمودعين من خلال تحقيق عوائد حقيقية على الاستثمار(أبو قمر ٢٠٠٩) .

ويتم تقييم الأداء المالي من خلال استخدام النسب المالية والتحليل المالي المستند إلى القوائم المالية، وتركز المقاييس المالية على المؤشرات المرتبطة بالربحية (وهو الأساس الذي يقيس به حملة الأسهم مدى نجاحهم في الاستثمار) مثل مؤشرات العائد على رأس المال، العائد على الملكية، والعائد على المبيعات .... الخ (نبيل ٢٠١٠)، إن مقاييس الأداء المالية تبين مدى الالتزام بتنفيذ الخطط الإستراتيجية، حيث يتم التعبير عن الخطط الإستراتيجية بأهداف ومقاييس الأداء، التي تبين مدى التحسن في النتائج النهائية للبنك .

وتعد المؤشرات المالية من الأساليب الهامة في تقييم الأداء، إذ تمكن من تحليل الكفاءة من جوانب مختلفة، وتسمح للتحقق مما إذا كان هناك تحسن أو تدهور في كفاءة البنك خلال الفترة الزمنية، كما تمكن من مقارنة كفاءة البنك إلى متوسط قيم المجموعة في حال وجود مجموعة من البنوك يتم تقييمها، وتعتمد هذه المؤشرات على التقارير المالية للبنوك مثل الميزانية العمومية، قائمة الأرباح والخسائر، وقائمة التدفقات النقدية في احتسابها (Grazyna 2008) ، إذ استخدمت العديد من الدراسات العلمية مجموعة من المؤشرات المالية التي تقيس كفاءة البنوك من جوانب متعددة ككفاءتها في جذب المدخرات، وتوظيف الموارد المتاحة، وكفاءة الربحية، والسيولة،والملاءة وكفاءة رأس المال، وغيرها من النسب المالية التي تهدف إلى قياس أداء البنوك والتحقق من سلامة مركزها المالي .

٢ـ الأدب النظري والدراسات السابقة

اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في تحليل الكشوفات المالية، فالنسب المالية تعـــرف

بأنـــها" علاقات رياضية بين الأرقام، وعادة تكون على شكل نسب أو مرات "(العامري ٢٠٠٧)، وهي نسب سهلة القياس، وتعرف أيضاً بأنها " علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية"(مطر٢٠١٠)، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية في القائمة المالية نفسها، أو قد تتواجد هذه البنود على قائمتين مـاليتين مختـلفتين.

ويمكن القول : أن استخدام النسب المالية يعني إيجاد العلاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية، بغرض تزويد الأطراف المستفيدة بمعلومات أكثر توضيحاً ودقة وتفسيراً عما تقوم بتقييمه، وتبوب مؤشرات النسب المالية في عدة مجموعات أساسية، يقيس كل منها أحد نواحي الأداء للبنوك، وفي هذه الدراسة سيتم الحديث عن مجموعة من النسب المالية وفق تقسيم معين بما يتوافق مع طبيعة الدراسة لقياس الأداء المالي للبنوك لكافة الأوجه، وتشمل أوجه الأداء التي تبحثها هذه الدراسة أربعة مجموعات هي توظيف الموارد المتاحة، الربحية، السيولة، والملاءة .

تناولت الدراسة مجموعة من الدراسات في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية في العديد من الدول، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج تتباين وتتشابه من دولة إلى أخرى لتفوق البنوك التجارية أو البنوك الإسلامية على الأخرى من حيث الأداء في جوانب متعددة .

إذ نلاحظ في الجزائر دراسة (جموعي ٢٠٠١) أظهرت نتائجها تفوق بنك البركة الإسلامي على البنوك التجارية الجزائرية الأخرى، من حيث العائد على الملكية إضافة إلى قيامها بأنشطة جيدة ومربحة، في حين أن دراسة (هواري معراج ٢٠١١) أوضحت أن البنوك التجارية الجزائرية كانت أفضل من ناحية الكفاءة من بنك البركة الإسلامي، وهو ما أكدته دراسة (عبد الكريم منصوري ٢٠١٠) أن هناك بنكين تجاريين حققا نسبة كفاءة كاملة ١٠٠%، قد يفسر بأن بنك البركة تراجع أداؤه خلال السنوات الأخيرة .

وفي الأردن أشارت دراسة (Ali & Rami 2006) إلى أن البنوك الإسلامية تمتلك معدلات نمو جيدة في التسهيلات الائتمانية والربحية، فيما أوضحت دراسة (منذر وعدنان ٢٠٠٧) أن البنوك التجارية هي الأفضل من ناحية السيولة وبالتالي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة، في حين أن البنوك الإسلامية كانت الأفضل فيما يتعلق بتوظيف الموارد .

تبين أن هناك تفاوتاً وتبايناً في النتائج من ناحية من الأفضل البنوك التجارية أم البنوك الإسلامية من ناحية الأداء المالي ؟ ومن الأفضل للاقتصاد الوطني؟ إذ نلاحظ في دراسة (Abdus Samad 2004) بالبحرين أنها أشارت إلى عدم وجود فروق كبيرة وفقاً لمؤشرات الربحية ومخاطر السيولة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، وهذا على عكس ما أشارت له دراسة (Jamal Bisha 2004) بماليزيا بأن البنوك الإسلامية تحقق ربحية أكبر من البنوك التجارية وأن السيولة لدى البنوك التجارية أفضل من البنوك الإسلامية، وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة منذر المومني ٢٠٠٧ .

وإذا ما لاحظنا دراسة (Md.Safulah 2007) في بنغلادش نجد أن الدراسة توصلت إلى أن البنوك الإسلامية تتفوق فيما يتعلق بمؤشرات الربحية والسيولة، بل وتتفوق البنوك الإسلامية في الأداء المالي ككل على البنوك التجارية، وهو ما أكدته دراسة Muhammad 2011 (١٤) في باكستان أن البنوك الإسلامية تتفوق على البنوك التجارية فيما يتعلق بالسيولة وامتلاك رأس المال الكافي .

وإذا نظرنا إلى دراسة (Donsyah 2003) التي هدفت إلى قياس كفاءة البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط وأفريقيا وشرق آسيا ودول الخليج العربي، أوضحت نتائج هذه الدراسة إلى أن كفاءة البنوك الإسلامية كانت قليلة أو ضعيفة رغم أن أداءها كان جيداً بعد معاناتها من الأزمة المالية في عامي ١٩٩٨و١٩٩٩م، وهو أيضاً ما أوضحته دراسة (Shmsher et al 2006) التي قامت بقياس كفاءة الأداء للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية في دول المؤتمر الإسلامي أن هناك تقصيراً في البنوك الإسلامية وسوء استخدام للموارد المتاحة لديها، كما أشارت أنه لا يوجد فرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية فيما يتعلق بكفاءة الأرباح والتكلفة .

كل تلك الاختلافات والتباين في النتائج التي توصلت إليه الدراسات السابقة التي استخدمت النسب والمؤشرات المالية والتي تشير تارة إلى تفوق البنوك التجارية على البنوك الإسلامية، وتارة أخرى تفوق البنوك الإسلامية على البنوك التجارية تطرح التساؤل الذي تثيره الدراسة الحالية بقوة **هل هناك اختلافات جوهرية بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية عن الأداء المالي للبنوك التجارية ؟**

٣ ـ المشكلة

بعد استعراض ومناقشة الدراسات السابقة، نجد أن هناك تضارباً في نتائج الدراسات المتعلقة بمقارنة أداء البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، فنجد أن بعض الدراسات أوضحت أن البنوك الإسلامية تتفوق على البنوك التجارية، فيما بينت دراسات أخرى تفوق البنوك التجارية، وهناك نوع ثالث من هذه الدراسات أكدت على عدم وجود فروق جوهرية بين نوعي البنوك .

و يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات البحثية الآتية :

التساؤل الرئيسي : هل يختلف الأداء المالي للبنوك الإسلامية عن الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

١. هل يختلف الأداء المالي للبنوك الإسلامية عن الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية وفق معيار توظيف الأموال ؟
٢. هل يختلف الأداء المالي للبنوك الإسلامية عن الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية وفق معيار الربحية ؟
٣. هل يختلف الأداء المالي للبنوك الإسلامية عن الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية وفق معيار السيولة ؟
٤. هل يختلف الأداء المالي للبنوك الإسلامية عن الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية وفق معيار الملاءة ؟

٤ـ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي :

١. تقييم و مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية و الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية وفق معيار توظيف الأموال .
٢. تقييم و مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية و الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية وفق معيار الربحية .
٣. تقييم و مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية و الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية وفق معيار السيولة .

٤. تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية و الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية وفق معيار الملاءة .

٥- أهمية الدراسة

٥-١ الأهمية الأكاديمية

يكتسب الموضوع أهمية من قبل الأكاديميين و الدارسين في مجال الإدارة المالية كونه يعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية يتمثل في تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ومقارنة الأداء فيما بينها، إذ إن هناك ندرة في الدراسات الأكاديمية التي تناولت أوجه الاختلافات بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية بشكل متعمق وأكثر شمولاً.

٥-٢ الأهمية التطبيقية

ومن الناحية التطبيقية نجد أن هناك نمواً وتطوراً في حجم موارد القطاع المصرفي اليمني، إلا أن هذا النمو في انخفاض من سنه إلى أخرى، بمعنى أن هناك مشاكل تعاني منها البنوك اليمنية تتطلب دراستها وتقييم أداء هذه البنوك، إضافة إلى أن كلا من البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية تركز في استثماراتها على جانب بشكل أكبر من الجوانب الأخرى للاستثمارات، إذ تتركز في البنوك الإسلامية على المرابحة بصورة تصل إلى حوالي ٩٠%، وفي البنوك التجارية تتركز الاستثمارات في أذون الخزانة وتصل إلى ما يزيد عن ٨٠% .

٦- فرضيات الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم صياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الرئيسية : لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية وفقاً للأداء المالي .

ويندرج تحت الفرضية الرئيسية خمسة فروض فرعية هي :

الفرضية الفرعية الأولى : لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية في قدرتها على توظيف الموارد .

الفرضية الفرعية الثانية : لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمستوى الربحية .

الفرضية الفرعية الثالثة : لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمستوى السيولة .

الفرضية الفرعية الرابعة : لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمستوى الملاءة .

٧- منهجية الدراسة :

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم اللجوء إلى المصادر الثانوية للبيانات، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعتين من المصادر الثانوية. فالمجموعة الأولى كانت عبارة عن الكتب، والمجلات العلمية، وشبكة المعلومات الدولية (Internet) للوصول إلى دراسات سابقة ذات علاقة بالموضوع، خاصة فيما يتعلق بتقييم أداء البنوك، وأهمية هذا التقييم. أما المجموعة الثانية من المصادر فكانت عبارة القوائم والبيانات المالية السنوية الصادرة عن البنوك اليمنية للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١١م، للحصول على المعلومات اللازمة لحساب النسب المالية المستخدمة في الدراسة لمقارنة أداء البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية .

وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية والبنوك الإسلامية اليمنية البالغ عددها (١٢) بنكاً، وقد تم تحديد إطار لمجتمع الدراسة في ضوء عدة معايير تتمثل في :

١. توافر البيانات المالية المطلوبة للدراسة من الميزانيات وقوائم الدخل السنوية التي تغطي فترة الدراسة من ٢٠٠٤ – ٢٠١١م .
٢. استمرار نشاط البنك خلال فترة الدراسة وتقديمه للخدمات .

ووفقاً لتلك المعايير فقد تم استبعاد البنك الوطني للتجارة والاستثمار نظراً لعدم توافر بياناته لعدد من السنوات خلال فترة الدراسة بسبب إعلان تصفيته في عام ٢٠٠٥، كما استبعد بنك اليمن والخليج وذلك لتحفظ البنك المركزي اليمني على بياناته في الفترة الأخيرة، وبالتالي تصبح البنوك الممثلة لمجتمع الدراسة تتكون من (١٠) بنوك من إجمالي (١٢) بنكاً، وذلك بنسبة ٨٣,٣% من المجتمع .

وقام الباحث باختيار عينة عمديه مكونة من عدد (٤) بنوك إسلامية هي البنك الإسلامي للتمويل، بنك التضامن الإسلامي، بنك سبأ الإسلامي، وبنك اليمن والبحرين الشامل وعدد (٤) بنوك تجارية هي البنك اليمني للإنشاء والتعمير، البنك

الأهلي اليمني، بنك اليمن الدولي، و البنك التجاري اليمني بهدف مقارنة الأداء بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية، وتم الاختيار من بين البنوك التجارية وفقاً لحجم رأس المال المدفوع وعدد الفروع المفتوحة، وقد بلغ حجم العينة (٨) بنوك تمثل ٦٦,٦ % من مجتمع الدراسة .

ولتحقيق الهدف المتعلق بتقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية و البنوك التجارية من خلال النسب المالية، وقد تضمنت الأساليب الإحصائية الوصفية المستخدمة المتوسطات الحسابية Means، بالإضافة إلى معامل الاختلاف Coefficient of Variance والذي يحسب من خلال الانحراف المعياري Standard Deviation، فكلما انخفضت قيمة معامل الاختلاف، دل على تشتت أقل، ودل ذلك على تجانس أكبر بين أفراد العينة، أما الأسلوب الاستدلالي (الاستنتاجي) فيعبر عن مجموعة من الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام الأساليب المستخدمة في الإحصاء الوصفي، وبمعنى آخر فهو يستخدم البيانات العددية التي يتم التوصل إليها من الإحصاء الوصفي للاستدلال فيها على حكم أو نتيجة، وقد تم استخدام اختبار t لفحص الفروقات بين متوسطات النسب المالية للبنوك .

٨- نتائج التحليل الإحصائي الوصفي

٨-١ تقييم قدرة البنوك على توظيف الموارد المتاحة

وبهدف تقييم أداء البنوك في قدرتها على توظيف الموارد المتاحة لديها، واختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه " لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية في قدرتها على توظيف الموارد المتاحة " .

فقد تم استخدام نسبتين هما نسبة توظيف الودائع، نسبة توظيف الموارد، وقد تم احتساب هذه النسب لجميع البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من ٢٠٠٤ – ٢٠١١م .

٨-١-١ نسبة توظيف الودائع

وتقيس هذه النسبة الودائع المستثمرة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل أفضل للاستثمارات، وبالتالي أداء أفضل، كما تدل على طبيعة سياسة البنك فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية، وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (١) :

تبين النتائج بالجدول رقم (١) أن نسبة توظيف الودائع بالبنوك الإسلامية أقل من نسبة توظيف الودائع بالبنوك التجارية، وهذا يدل على أن كفاءة البنوك التجارية كانت أفضل من كفاءة البنوك الإسلامية في توظيف الودائع، وبالتالي أداء أفضل بالاستثمارات للبنوك التجارية .

جدول رقم (١)

مقارنة نسبة توظيف الودائع بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية

السنة	البنوك الإسلامية					البنوك التجارية				
	الإسلامي للتمويل	التضامن الإسلامي	سبأ الإسلامي	اليمن والبحرين	المتوسط المرجح	اليمني للإنشاء	الأهلي اليمني	التجاري اليمني	اليمن الدولي	المتوسط المرجح
٢٠٠٤	%٥٤	%٧٥	%٣٩	%٤٧	%٦٥	%٧٥	%٦٧	%٧٠	%٧٢	%٧١
٢٠٠٥	%٦٥	%٦٥	%٦٠	%٧٦	%٦٤	%٧٠	%٦٤	%٧١	%٧١	%٦٩
٢٠٠٦	%٦٩	%٧٤	%٤٨	%٥٢	%٦٧	%٧٠	%٦٣	%٧٤	%٧٥	%٧١
٢٠٠٧	%٨٨	%٨١	%٥٣	%٨٠	%٧٥	%٧٠	%٦٤	%٦٣	%٧٩	%٧١
٢٠٠٨	%٦٢	%٧٨	%٥٢	%٩٠	%٧٢	%٤٠	%٧٤	%٧٣	%٨٧	%٧٠
٢٠٠٩	%٧٧	%٧٨	%٥٤	%٤٧	%٧١	%٧٩	%٦٩	%٦٧	%٨٠	%٧٥
٢٠١٠	%٦٩	%٨١	%٥٥	%٦٨	%٧٤	%٧٩	%٧٧	%٦٩	%٧٩	%٧٧
٢٠١١	%٧٥	%٨٨	%٥٩	%٧٠	%٨٠	%٨٤	%٧٧	%٧٢	%٨٤	%٨٠
المتوسط					%٧١	المتوسط				%٧٣
الانحراف المعياري					5.5	الانحراف المعياري				3,9
معامل الاختلاف					0.0775	معامل الاختلاف				0.0534

(*) تم احتساب متوسط النسبة المرجح بالودائع .

وبملاحظة نتائج الانحراف المعياري نجد أن خطورة انخفاض النسبة بالبنوك الإسلامية (5.5%) أكبر منها بالبنوك التجارية (3.9%)، كما أن معامل الاختلاف كان أكبر بالبنوك الإسلامية (0.0775) منه في البنوك التجارية والذي بلغ (0.0534)، الأمر الذي يعني أن خطورة استثمارات البنوك الإسلامية أعلى من خطورة الاستثمار بالبنوك التجارية لودائعها، والذي ويمكن تفسيره بثبات معدل الفائدة الذي يحصل عليه العميل في البنوك التجارية سواءً نجح البنك في توظيف ودائعه أم لا، بخلاف ذلك في البنوك الإسلامية التي تعتمد على كفاءة البنك في التوظيف، فإذا فشل ذلك الاستثمار فإن ذلك يعني خسارة المودع لجزء من أمواله.

٨-١-٢ نسبة توظيف الموارد

تعبر نسبة توظيف الموارد عن مدى قدرة البنك على توظيف موارده، فكلما زادت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل، وتتضمن الموارد كلاً من ودائع البنك بالإضافة إلى حقوق الملكية، وتظهر النتائج كما في الجدول التالي :

يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن نسبة توظيف الموارد بالبنوك الإسلامية اليمنية كانت أقل من نسبة توظيف الموارد بالبنوك التجارية، وهذا يعني أن البنوك التجارية اليمنية تتمتع بكفاءة أعلى في توظيف مواردها من البنوك الإسلامية .

في حين تشير خطورة انخفاض هذه النسبة عن معدلاتها، إلى أن خطورة الانخفاض في البنوك الإسلامية (3.2%) أكبر من خطورة انخفاضها في البنوك التجارية والتي بلغت (2.5%)، كما أن معامل الاختلاف في البنوك الإسلامية (0.05) أكبر من معامل الاختلاف في البنوك التجارية (0.04)، مما يعني أن خطورة انخفاض أقل لهذه النسبة لدى البنوك التجارية عنها بالبنوك الإسلامية، وبالتالي أداء أفضل للبنوك التجارية .

وبالنظر إلى نتائج نسب توظيف الودائع، ونسب توظيف الموارد، وهي مؤشرات معيار توظيف الموارد بالبنوك، نجد أن هذه النسب تدلل على أن أداء البنوك التجارية كان أفضل من أداء البنوك الإسلامية اليمنية، على الرغم من أن البنوك الإسلامية حققت أداء أفضل في جذب الأموال وفق مؤشرات جذب الأموال والمدخرات، إلا أن البنوك الإسلامية لم تحقق ذلك الأداء الجيد مقارنة بالبنوك التجارية في توظيف هذه الموارد في الاستثمارات بشكل أفضل

جدول رقم (٢)
مقارنة نسبة توظيف الموارد بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية

السنة	البنوك الإسلامية					البنوك التجارية				
	الإسلامي للتمويل	التضامن الإسلامي	سبأ الإسلامي	اليمن والبحرين	المتوسط المرجح	اليمني للإنشاء	الأهلي اليمني	التجاري اليمني	اليمن الدولي	المتوسط المرجح
٢٠٠٤	%٥٠	%٧١	%٣٧	%٣٩	%٦١	%٦٨	%٦١	%٦٧	%٧٠	%٦٧
٢٠٠٥	%٥٧	%٦٢	%٥٧	%٦١	%٦١	%٦٤	%٥٨	%٦٥	%٦٨	%٦٤
٢٠٠٦	%٥٩	%٦٨	%٤٥	%٤٢	%٦١	%٦٤	%٥٧	%٦٥	%٧٢	%٦٦
٢٠٠٧	%٧١	%٧٥	%٥٠	%٥٨	%٦٩	%٦٣	%٥٧	%٥٦	%٧٥	%٦٥
٢٠٠٨	%٥٠	%٧١	%٤٩	%٦٥	%٦٥	%٣٥	%٦٦	%٦٦	%٨٢	%٦٤
٢٠٠٩	%٥٧	%٦٥	%٥١	%٣٨	%٦١	%٧١	%٦١	%٦٠	%٧٤	%٦٨
٢٠١٠	%٥٢	%٧٠	%٥٢	%٥٣	%٦٤	%٧٠	%٦٦	%٦٣	%٧٣	%٦٩
٢٠١١	%٥٦	%٧٢	%٥٥	%٥٤	%٦٧	%٧٣	%٦٧	%٦٤	%٧٦	%٧١
المتوسط					%٦٤	المتوسط				%٦٧
الانحراف المعياري					3.2	الانحراف المعياري				2.5
معامل الاختلاف					0.05	معامل الاختلاف				0.04

(*) تم احتساب متوسط النسبة المرجح بالودائع .

فعلى الرغم من أن البنوك التجارية كان أداؤها في جذب الأموال والمدخرات أقل من أداء البنوك الإسلامية إلا أنها استغلت الموارد الموجودة لديها بشكل أفضل من البنوك الإسلامية التي لم تستغل كل تلك الأموال بالشكل الجيد .

٨-٢ تقييم الربحية

وبهدف تقييم الربحية في البنوك، واختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه " لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمستوى الربحية " .

فقد تم استخدام ثلاث نسبتين هما نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، وقد تم احتساب هذه النسب لجميع البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من ٢٠٠٤ – ٢٠١١م .

٨-٢-١ نسبة العائد على الأصول

تقيس هذه النسبة ربحية كافة الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل، وقياس قدرة البنك على تحقيق عائد على الأموال المتاحة مهما كان مصدرها، وقياس ربحية البنك إلى إجمالي الاستثمارات التي وضعت على شكل أصول (ولذا تسمى هذه النسبة أيضا بنسبة العائد على الاستثمار)، وكذا قياس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات، وتعني زيادة هذه النسبة كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية، وأيضا كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (٣) :

تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم (٣) أن نسبة العائد على الأصول للبنوك الإسلامية أقل من نسبة العائد على الأصول للبنوك التجارية، وهذا يدل على أن البنوك التجارية تتمتع بكفاءة أعلى في تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لديها وبشكل أفضل من البنوك الإسلامية، أي تميز البنوك التجارية في استخدام الأموال المستثمرة وتحقيق أرباح أعلى من مجمل استثماراتها في الموجودات .

إلا أن خطورة انخفاض هذه النسبة عن معدلاتها في البنوك الإسلامية (0.21%) أقل من خطورة انخفاضها في البنوك التجارية (0.46%)، في حين أن نتيجة معامل الاختلاف تشير إلى أن نسبته في البنوك الإسلامية (0.35) أكبر من نتيجة معامل الاختلاف في البنوك التجارية (0.255)، الأمر الذي يعني تشتتاً وعدم تجانس أكبر بين النسب في البنوك الإسلامية عن المتوسط بشكل أكبر من البنوك التجارية .

جدول رقم (٣)
مقارنة نسبة العائد على الأصول بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية

السنة	البنوك الإسلامية					البنوك التجارية				
	الإسلامي للتمويل	التضامن الإسلامي	سبأ الإسلامي	اليمن و البحرين	المتوسط المرجح	اليمني للإنشاء	الأهلي اليمني	التجاري اليمني	اليمن الدولي	المتوسط المرجح
٢٠٠٤	%0.1	%١	%١	%0.2-	%٠.٥٥	%٢	%٢	%٠	%١	%١
٢٠٠٥	%٠	%١	%١	%٢	%٠.٧	%٢	%٢	%١	%٢	%٢
٢٠٠٦	%٠	%١	%١	%0.3	%٠.٩	%٢	%٢	%٢	%١	%٢
٢٠٠٧	%٠	%١	%١	%٠	%٠.٨	%٣	%٢	%٢	%٢	%٢
٢٠٠٨	%٤-	%١	%0.3	%١	%٠.٤	%٣	%٢	%١	%٢	%٢
٢٠٠٩	%٠	%0.4	%١	%0.3	%٠.٤	%١	%١	%١	%٢	%١
٢٠١٠	%٢-	%0.1	%١	%١	%٠.٣	%٢	%٢	%١	%٢	%٢
٢٠١١	%٢-	%١-	%0.1-	%١-	%٠.٥-	%٣	%٢	%١	%١	%٢
المتوسط					%0.6	المتوسط				%1.8
الانحراف المعياري					0.21	الانحراف المعياري				0.46
معامل الاختلاف					0.35	معامل الاختلاف				0.255

(*) تم احتساب متوسط النسبة المرجح بالأصول .

٨-٢-٢ نسبة العائد على حقوق الملكية

تقوم هذه النسبة بقياس العائد المتحقق على استثمار أموال المالكين، وتمثل هذه النسبة مقياساً للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيلي والمالي، كما تقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى البنك إليه من استثمار أموال المالكين، وتعد معياراً لتعظيم ثروة المالكين، كما تعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر، وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (٤) :

جدول رقم (٤)
مقارنة نسبة العائد على حقوق الملكية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية

السنة	البنوك الإسلامية					البنوك التجارية				
	الإسلامي للتمويل	التضامن الإسلامي	سبأ الإسلامي	اليمن والبحرين	المتوسط المرجح	اليمني للإنشاء	الأهلي اليمني	التجاري اليمني	اليمن الدولي	المتوسط المرجح
٢٠٠٤	%١	%١٢	%١٣	%١-	%١٠	%٢٩	%١٩	%٠	%٢٥	%٢٠
٢٠٠٥	%٠	%١٥	%١٣	%٩	%١٣	%٢٦	%٢٢	%١٦	%٣٨	%٢٦
٢٠٠٦	%٠	%١٣	%١٣	%٢	%١١	%٢٨	%٢٣	%٢٠	%٢٨	%٢٥
٢٠٠٧	%٠	%١٣	%١٣	%٠	%١١	%٣٤	%٢٤	%١٨	%٣٥	%٢٨
٢٠٠٨	%١٨-	%٧	%٧	%٣	%٥	%٢٣	%١٤	%٨	%٣٦	%٢١
٢٠٠٩	%٠	%٣	%١١	%٢	%٤	%١٣	%١٢	%٨	%٢٣	%١٤
٢٠١٠	%٧-	%١	%١٨	%٣	%٣	%٢٢	%١٥	%١٣	%٢٥	%١٩
٢٠١١	%٩-	%٣-	%١-	%٤-	%٣-	%٢٢	%١٦	%٩	%١٦	%١٧
المتوسط					%6.8	المتوسط				%21
الانحراف المعياري					5.4	الانحراف المعياري				4.8
معامل الاختلاف					0.794	معامل الاختلاف				0.226

(*) تم احتساب متوسط النسبة المرجح بحقوق الملكية .

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤) إلى أن نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية أقل بكثير من نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية، وهذا يدل بوضوح على أن البنوك التجارية تتمتع بكفاءة عالية في تحقيق عائد أكبر على استثمار أموال المالكين من البنوك الإسلامية .

وفيما يتعلق بخطورة انخفاض هذه النسبة عن المتوسط ، تظهر النتائج أن خطورة انخفاضها بالبنوك الإسلامية (5.4%) أكبر من خطورة انخفاضها بالبنوك التجارية (4.8%)، كما أن معامل الاختلاف أكبر بكثير لدى البنوك الإسلامية (0.7941) منه في البنوك التجارية (0.2286)، وهذا يدل على الأداء الضعيف لدى البنوك الإسلامية فيما يتعلق بنسبة العائد على حقوق الملكية مقارنة بالتجارية .

إن نسب الربحية المتمثلة في العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، جميعها تشير إلى أن البنوك التجارية تتمتع بكفاءة أكبر في أدائها في تحقيق الأرباح عن أداء البنوك الإسلامية، وهذه نتيجة طبيعية لكفاءة البنوك التجارية في توظيف الموارد المتاحة كما تم توضيح ذلك سابقاُ على خلاف ذلك في البنوك الإسلامية .

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Muhammad 2011) التي أوضحت أن البنوك التجارية كانت الأفضل - من ناحية الربحية - من البنوك الإسلامية، في حين اختلفت هذه النتائج مع دارسات كلٍ من دراسة (Ali 2006)، ودراسة (محمد جموعي ٢٠٠١)، ودراسة (Jamal Bisha 2004)، ودراسة (Md. Safulah 2010) التي أشارت نتائجها إلى تفوق البنوك الإسلامية على البنوك التجارية وفق مؤشرات الربحية .

٨-٣ تقييم السيولة

تهدف هذه النسب إلى تقييم السيولة في البنوك، واختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه " لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمستوى السيولة " .

فقد تم تحديد نسبتين بهدف تقييم مستوى السيولة بالبنوك، هما : نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات، ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، وقد تم احتساب هذه النسب لجميع البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من ٢٠٠٤ – ٢٠١١م .

٨-٣-١ نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات

تقيس هذه النسبة العلاقة بين النقدية في البنك وإجمالي أصوله، بمعنى تقيس نسبة الأصول السائلة بالبنك إلى إجمالي الأصول بالبنك، وارتفاع هذه النسبة يدل على وجود ارصده نقدية بدون تشغيل في البنك مما يقلل العائد النهائي، ونقص هذه النسبة

عن معدلاتها الطبيعية يشير إلى احتمال مواجهة البنك مخاطر عدة مثل مخاطر السحب ومخاطر التمويل، وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (٥) :

جدول رقم (٥)

مقارنة نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية

السنة	البنوك الإسلامية					البنوك التجارية				
	الإسلامي للتمويل	التضامن الإسلامي	سبأ الإسلامي	اليمن والبحرين	المتوسط المرجح	اليمني للإنشاء	الأهلي اليمني	التجاري اليمني	اليمن الدولي	المتوسط المرجح
٢٠٠٤	%١٤	%١٧	%٤٤	%٤٧	%٣٠	%٢٢	%٢٦	%٢٢	%١٦	%٢٢
٢٠٠٥	%٨	%٢١	%٢١	%٢٧	%٢١	%٢٤	%٢٦	%١٩	%١٥	%٢١
٢٠٠٦	%١٦	%١٨	%٣٧	%٤٤	%٢٨	%٢٤	%٣٠	%١٨	%١٥	%٢٢
٢٠٠٧	%١٨	%١٥	%٣٦	%٣٠	%٢٥	%٢٦	%٣٠	%٢٣	%١٣	%٢٤
٢٠٠٨	%٢٣	%٢٤	%٤٢	%٢٧	%٣١	%٥٤	%٢٥	%١٧	%١٠	%٢٩
٢٠٠٩	%١٨	%٢٢	%٣٧	%٤٨	%٣٠	%٢١	%٢٩	%٢٣	%١٧	%٢٣
٢٠١٠	%٢٣	%١٧	%٣٨	%٣١	%٢٧	%٢٢	%٢٦	%٢٢	%١٨	%٢٢
٢٠١١	%٢٣	%٢٢	%٣٢	%٢٩	%٢٧	%٢١	%٢٣	%١٩	%٢٦	%٢٢
المتوسط					%٢٧	المتوسط				%٢٣
الانحراف المعياري					3.25	الانحراف المعياري				2.53
معامل الاختلاف					0.1204	معامل الاختلاف				0.11

(*) تم احتساب متوسط النسبة المرجح بإجمالي النقدية .

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (٥) إلى أن البنوك الإسلامية تتمتع بنسب نقدية إلى إجمالي الموجودات، أكبر من نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات بالبنوك التجارية، وهذا يعني أن البنوك الإسلامية أفضل من ناحية السيولة وفق هذه النسبة من البنوك التجارية، إلا أن ذلك يعني أيضاً وجود أرصدة نقدية في البنوك الإسلامية بدون

تشغيل مما يقلل العائد النهائي، وهذا يفسر انخفاض العوائد بالبنوك الإسلامية كما سبق الإشارة إليه في نسب الربحية .

كما أن خطورة انخفاض النسبة عن معدلاتها بالبنوك الإسلامية (3.25%) أكبر من خطورة انخفاض النسبة بالبنوك التجارية (2.53%)، وأن معامل الاختلاف بالبنوك الإسلامية (0.1204) أكبر من معامل الاختلاف بالبنوك التجارية (0.11)، ويمكن تفسير ذلك إلى أن نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات بالبنوك التجارية هي في الإطار المقبول الذي لا يترتب عليه مخاطر انخفاض السيولة .

٨-٣-٢ نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

تقيس هذه النسبة العلاقة بين النقدية والودائع بالبنك، إذ تعكس قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب هذه الودائع، كما تقيس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة، وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (٦) :

جدول رقم (٦)

مقارنة نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية

السنة	البنوك الإسلامية					البنوك التجارية				
	الإسلامي للتمويل	التضامن الإسلامي	سبأ الإسلامي	اليمن والبحرين	المتوسط المرجح	اليمني للإنشاء	الأهلي اليمني	التجاري اليمني	اليمن الدولي	المتوسط المرجح
٢٠٠٤	%١٧	%١٩	%٤٨	%٦٤	%٣٤	%٢٥	%٢٩	%٢٤	%١٧	%٢٤
٢٠٠٥	%١١	%٢٣	%٢٣	%٣٩	%٢٤	%٢٧	%٢٩	%٢٢	%١٦	%٢٤
٢٠٠٦	%١٩	%٢٠	%٤٢	%٥٥	%٣٢	%٢٨	%٣٥	%٢١	%١٦	%٢٦
٢٠٠٧	%٢٤	%١٨	%٤٠	%٤٣	%٢٩	%٣٢	%٣٥	%٢٨	%١٤	%٢٨
٢٠٠٨	%٣٠	%٢٨	%٤٦	%٣٩	%٣٦	%٦٥	%٣٠	%١٩	%١١	%٣٥
٢٠٠٩	%٢٥	%٢٦	%٤٢	%٦٣	%٣٥	%٢٥	%٣٤	%٢٦	%٢٠	%٢٦

٢٠١٠	%٣١	%٢٠	%٤٣	%٤٤	%٣١	%٢٧	%٣٤	%٢٥	%٢١	%٢٧
٢٠١١	%٣٢	%٢٨	%٣٥	%٤٣	%٣٢	%٢٥	%٢٧	%٢٢	%٣٢	%٢٧
المتوسط					٣٢	المتوسط				%٢٧
الانحراف المعياري					3.82	الانحراف المعياري				3.50
معامل الاختلاف					0.119	معامل الاختلاف				0.129

(*) تم احتساب متوسط النسبة المرجح بإجمالي النقدية .

توضح النتائج بالجدول رقم (٦) أن نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع بالبنوك الإسلامية أكبر من نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع بالبنوك التجارية، وهذا يدلل على أداء أفضل من حيث قدرة البنوك الإسلامية على الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة بشكل أفضل من البنوك التجارية دون الحاجة إلى كسر ودائعها الآجلة لدى البنوك الأخرى .

في حين أن خطورة انخفاض هذه النسبة عن معدلها بالبنوك الإسلامية (3.82%) أكبر من خطورة انخفاضها بالبنوك التجارية (3.50%)، إلا أن معامل الاختلاف بالبنوك الإسلامية (0.1194) أقل من معامل الاختلاف بالبنوك التجارية (0.1296) .

يمكن القول وفقاً لنتائج نسب السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية، أن البنوك الإسلامية تتمتع بنسب سيولة أكبر من نسب السيولة في البنوك التجارية، وهذا يعني وجود أرصدة نقدية غير مستغلة لدى البنوك الإسلامية أثرت بشكل أو بآخر في انخفاض نسب الربحية لدى البنوك الإسلامية كما ظهر ذلك بالنتائج السابقة لنسب الربحية، إلا أن البنوك الإسلامية تتمتع بنسب مخاطر أقل للسحب من قبل العملاء في الظروف الطارئة، في حين أن نسب السيولة لا تقل كثيراً بالبنوك التجارية عنها بالبنوك الإسلامية.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (Md. Safulah 2010)، ودراسة (Muhammad 2011)، في حين اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (منذر مؤمني وعدنان السروجي ٢٠٠٧)، ودراسة (Jamal Bisha 2004)، التي أوضحت أن البنوك التجارية تتمتع بنسب سيولة أفضل من البنوك الإسلامية .

٨-٤ تقييم ملاءة البنك

تهدف هذه النسب لتقييم مدى القدرة على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل، واختبار الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه " لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمستوى الملاءة " .

وقد تم اختيار نسبتين بهدف تقييم مستوى الملاءة وهي : نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع ، وقد تم احتساب هذه النسب لجميع البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية عينة الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من ٢٠٠٤ – ٢٠١١م .

٨-٤-١ نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة العلاقة بين إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، وتبين مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الأصول، ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة،، وتظهر النتائج كما في الجدول رقم (٧) :

جدول رقم (٧)

مقارنة نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية

السنة	البنوك الإسلامية					البنوك التجارية				
	الإسلامي للتمويل	التضامن الإسلامي	سبأ الإسلامي	اليمن والبحرين	المتوسط المرجح	اليمني للإنشاء	الأهلي اليمني	التجاري اليمني	اليمن الدولي	المتوسط المرجح
٢٠٠٤	%٨	%٥	%٥	%١٥	%٦	%٨	%٨	%٥	%٣	%٦
٢٠٠٥	%١١	%٤	%٥	%١٨	%٦	%٩	%٩	%٨	%٤	%٨
٢٠٠٦	%١٤	%٨	%٦	%١٧	%٩	%٨	%٩	%١١	%٤	%٨
٢٠٠٧	%١٩	%٧	%٥	%٢٦	%١٠	%١٠	%١٠	%١١	%٥	%٩
٢٠٠٨	%١٩	%١٠	%٥	%٢٦	%١١	%١١	%١١	%١٠	%٦	%١٠
٢٠٠٩	%٢٦	%١٦	%٥	%٢٠	%١٦	%١٠	%١١	%١٠	%٧	%١٠

٢٠١٠	%٢٤	%١٣	%٥	%٢٠	%١٤	%١١	%١٢	%٩	%٧	%١٠
٢٠١١	%٢٤	%١٧	%٧	%٢١	%١٧	%١٢	%١٣	%١١	%٨	%١١
المتوسط					%١١	المتوسط				%٩
الانحراف المعياري					4.22	الانحراف المعياري				1.60
معامل الاختلاف					0.3836	معامل الاختلاف				0.1777

(*) تم احتساب متوسط النسبة المرجح بحقوق المساهمين .

تبين النتائج بالجدول رقم (٧) أن نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول بالبنوك الإسلامية أكبر منها بالبنوك التجارية، وهذا يدلل على أن البنوك الإسلامية تعتمد بشكل أكبر على أموالها في تكوين الأصول من البنوك التجارية .

إلا أن نتائج خطورة انخفاض هذه النسبة عن معدلها بالبنوك الإسلامية (4.22%) أكبر بكثير من خطورة انخفاضها بالبنوك التجارية (1.60%)، كما أن معامل الاختلاف بالبنوك الإسلامية (0.3836) أكبر من معامل الاختلاف بالبنوك التجارية (0.1777) .

٨-٤-٢ نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع

تقيس هذا النسبة العلاقة بين حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع، وتبين مدى اعتماد البنك على حقوق المساهمين بوصفها مصدراً من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له، ويدل ارتفاع هذه النسبة على توفر الحماية اللازمة لأموال المودعين، وتظهر النتائج كما في الجدول التالي :

جدول رقم (٨)

مقارنة نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية

السنة	البنوك الإسلامية					البنوك التجارية				
	الإسلامي للتمويل	التضامن الإسلامي	سبأ الإسلامي	اليمن والبحرين	المتوسط المرجح	اليمني للإنشاء	الأهلي اليمني	التجاري اليمني	اليمن الدولي	المتوسط المرجح
٢٠٠٤	%٩	%٦	%٦	%٢١	%٨	%٩	%٩	%٦	%٣	%٧

٢٠٠٥	%١٦	%٥	%٥	%٢٥	%٨	%١٠	%١٠	%٩	%٤	%٩
٢٠٠٦	%١٧	%٩	%٧	%٢٣	%١١	%١٠	%١٠	%١٤	%٤	%٩
٢٠٠٧	%٢٥	%٨	%٦	%٣٧	%١٢	%١٢	%١٢	%١٣	%٥	%١٠
٢٠٠٨	%٢٤	%١١	%٦	%٣٨	%١٤	%١٤	%١٣	%١١	%٦	%١١
٢٠٠٩	%٣٥	%٢٠	%٥	%٢٦	%١٩	%١٢	%١٣	%١١	%٨	%١١
٢٠١٠	%٣٢	%١٦	%٦	%٢٩	%١٧	%١٣	%١٦	%١٠	%٨	%١٢
٢٠١١	%٣٣	%٢١	%٧	%٣٠	%٢١	%١٤	%١٥	%١٣	%١٠	%١٣
المتوسط					%١٤	المتوسط				%١٠
الانحراف المعياري					5,28	الانحراف المعياري				1.91
معامل الاختلاف					0.3714	معامل الاختلاف				0.191

(*) تم احتساب متوسط النسبة المرجح بحقوق المساهمين .

تشير النتائج بالجدول رقم (٨) إلى أن نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع أكبر لدى البنوك الإسلامية منها في البنوك التجارية، بمعنى أن البنوك الإسلامية تتمتع بقدرة أكبر من البنوك التجارية في رد الودائع من الأموال المملوكة، وبالتالي فهي - أي البنوك الإسلامية - تتمتع بتوفر حماية أكبر لأموال المودعين من البنوك التجارية .

في حين تشير نتائج خطورة انخفاض هذه النسبة عن معدلها إلى ارتفاعها بالبنوك الإسلامية (5.28%) بشكل أكبر من خطورة انخفاضها بالبنوك التجارية (1.91%)، كما أن معامل الاختلاف في البنوك الإسلامية (0.3714) أكبر من معامل الاختلاف بالبنوك التجارية (0.191) .

وبالنظر إلى نتائج نسب الملاءة، يمكن تفسير ارتفاع نسب حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، وإلى إجمالي الودائع بالبنوك الإسلامية عن البنوك التجارية إلى وجود أرصدة غير مستغلة في الاستثمارات المختلفة كما بينت النتائج الخاصة بنسب السيولة، مما جعل البنوك الإسلامية تتمتع بنسب ملاءة أفضل من البنوك التجارية وفق هاتين النسبتين، في حين أن البنوك التجارية تتمتع بقدرة وأداء أفضل من البنوك الإسلامية على مقابلة الأخطار بالاستثمارات بالقروض والسلفيات من حقوق

المساهمين دون الحاجة إلى المساس بالودائع، واتفقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Muhammad2011)، ودراسة (Abdus Samad 2004) في أن البنوك الإسلامية تتمتع بنسب ملاءة أفضل من البنوك التجارية .

وبعد استعراض وتحليل النسب المختلفة للأداء المالي وفق الأوجه والمعايير المستخدمة في هذه الدراسة لتقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية، يمكن القول أن نتائج هذه النسب تصب في صالح أداءً أفضل للبنوك التجارية اليمنية من البنوك الإسلامية، فعلى الرغم من تحقيق البنوك الإسلامية أداء أفضل بسيولة أكبر من البنوك التجارية، إلا أن البنوك الإسلامية تعاني من أداء أقل في توظيف هذه الأموال بصورة جيدة أدى إلى انخفاض أدائها في تحقيق الأرباح الجيدة مقارنة بالبنوك التجارية، كما أن نتائج نسب الملاءة وفق مؤشرات حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول وإلى إجمالي الودائع إلى وجود أرصدة غير مستغلة بالبنوك الإسلامية، ولهذا فإن البنوك التجارية تعد أفضل للاقتصاد من البنوك الإسلامية وفق هذه النتائج .

٩- نتائج التحليل الإحصائي الاستدلالي

لوحظ من خلال استعراض نتائج تقييم معايير بُعد العملاء، أن هنالك اختلافات بين متوسطات نتائج تقييم هذه المعايير الخاصة بالبنوك الإسلامية والمتوسطات للبنوك التجارية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام :

هل تتمتع هذه الاختلافات في قيم المتوسطات بمعنوية ذات دلالة إحصائية على درجات ثقة مقبولة ؟

جدول رقم (٩)

اختبارات (t) للفروقات بين متوسط النسب للبنوك الإسلامية وللبنوك التجارية

النسبة	للنسب لكل معيار				الأداء المالي			
	فرق المتوسطين(*)	درجات الحرية	قيمة t	الدلالة الإحصائية	فرق المتوسطين(*)	درجات الحرية	قيمة t	الدلالة الإحصائية
توظيف الودائع	0.025	٣٠	1.41	0.171	0.008	١٢٦	0.181	0.85

توظيف الموارد								
العائد على الأصول	0.078	٣٠	2.68	0.012				
العائد على الملكية								
النقدية للموجودات	-0.043	٣٠	-3.16	0.004				
النقدية للودائع								
المساهمين للأصول	-0.028	٣٠	-2.26	0.031				
المساهمين للودائع								

(*) متوسط النسب للبنوك التجارية – متوسط النسب للبنوك الإسلامية

وعلى ضوء ما تقدم، فقد تم اللجوء إلى اختبار (t) لدراسة وتحليل الاختلافات بين متوسطات النسب المحسوبة لمعدل البنوك الإسلامية ومتوسطات النسب المحسوبة لمعدل البنوك التجارية .

إضافة إلى احتساب اختبار (t) لكل النسب الخاصة بكل معيار على حدة، للتعرف على دلالة الاختلافات بين كل معيار من معايير التقييم للبعد المالي، ويبين الجدول رقم (٩) نتائج اختبار (t) لدراسة الاختلافات بين متوسط كل نسبة من النسب الخاصة بالبنوك الإسلامية ومتوسط النسب للبنوك التجارية .

تشير قيمة (t) الخاصة بالنسب المالية لكل معيار في العمود الرابع، وإحصائية الدلالة بالعمود الخامس إلى أن أغلب اختلافات المتوسطات تتمتع باختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية لثلاث معايير لنسب مالية وهي : معيار الربحية، معيار السيولة، ومعيار الملاءة.

في حين تشير نتائج قيمة (t) الخاصة بجميع معايير الأداء المالي في العمود الثامن، وإحصائية الدلالة بالعمود التاسع إلى عدم وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية .

١٠- اختبار الفرضيات

خصص هذا الجزء لاختبار فرضيات الدراسة بناءً على التحليل الإحصائي الذي سبق الحديث عنه في الأجزاء السابقة من الدراسة .

الفرضية الرئيسية : " لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية وفقاً للأداء المالي " .

وقبل اختبار هذه الفرضية نقوم أولاً باختبار الفرضيات الفرعية منها، والتي بحثت في عدم وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية وفق كل معيار من معايير الأداء المالي المحدد بالدراسة، وكانت النتائج كما يأتي :

الفرضية الفرعية الأولى : " لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية في قدرتها على توظيف الموارد المتاحة "

تشير قيمة (t) الخاصة بالنسب المالية لمعيار توظيف الموارد المتاحة، والتي تم اختيار نسبة توظيف الودائع، ونسبة توظيف الموارد مجتمعه، في العمود الثامن، وإحصائية الدلالة الإحصائية بالعمود التاسع، بأن اختلافات المتوسطات غير دالة إحصائياً، وبالتالي **تقبل الفرضية الفرعية الأولى .**

الفرضية الفرعية الثانية : " لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمستوى الربحية "

تشير قيمة (t) الخاصة بالنسب المالية لمعيار الربحية، والتي تم اختيار نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية مجتمعه، في العمود الثامن، وإحصائية الدلالة الإحصائية بالعمود التاسع، بأن اختلافات المتوسطات دالة إحصائياً، وبالتالي **ترفض الفرضية الفرعية الثانية .**

الفرضية الفرعية الثالثة : " لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمستوى السيولة "

تشير قيمة (t) الخاصة بالنسب المالية لمعيار السيولة، والتي تم اختيار نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات، ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع مجتمعة، في العمود الثامن، وإحصائية الدلالة الإحصائية بالعمود التاسع، بأن اختلافات المتوسطات دالة إحصائياً، وبالتالي **ترفض الفرضية الفرعية الثالثة .**

الفرضية الفرعية الرابعة : " لا توجد فروق جوهرية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمستوى الملاءة "

تشير قيمة (t) الخاصة بالنسب المالية لمعيار الملاءة، والتي تم اختيار نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع

مجتمعة، في العمود الثامن، وإحصائية الدلالة الإحصائية بالعمود التاسع، بأن اختلافات المتوسطات دالة إحصائياً، وبالتالي **ترفض الفرضية الفرعية الرابعة .**

وبهدف اختبار الفرضية الرئيسية تم إجراء اختبار معلمة (t) لجميع النسب المالية لمختلف معايير تقييم الأداء المالي مجتمعة، وأشارت نتائج الاختبار أن اختلافات متوسطات هذه النسب مجتمعة غير دالة إحصائياً، وبالتالي **تقبل الفرضية الرئيسية** .

١١- النتائج

١. توضح نتائج تقييم معيار توظيف الأموال أن أداء البنوك التجارية أفضل من أداء البنوك الإسلامية، إلا أنه ووفقاً لنتائج قيمة t نجد أن هذه الفروق غير دالة إحصائياً، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الأولى .
٢. تشير نتائج تقييم معيار الربحية أن أداء البنوك التجارية أفضل من أداء البنوك الإسلامية، إلا أن نتائج قيمة t تشير إلى أن هذه الفروق دالة إحصائياً، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية .
٣. تبين نتائج تقييم معيار السيولة أن أداء البنوك الإسلامية أفضل من أداء البنوك التجارية، ووفق نتائج قيمة t نجد أن هذه الفروق دالة إحصائياً، مما يعني رفض الفرضية الفرعية الثالثة .
٤. توضح نتائج تقييم معيار الملاءة أن أداء البنوك الإسلامية أفضل من أداء البنوك التجارية، إلا أن نتائج قيمة t تشير إلى أن هذه الفروق دالة إحصائياً، وبالتالي رفض الفرضية الفرعية الرابعة.
٥. تشير نتائج تقييم الأداء المالي لكل المعايير إلى أن أداء البنوك الإسلامية أفضل من أداء البنوك التجارية وفق معيار السيولة، ومعيار الملاءة، إلا أن أداء البنوك التجارية أفضل من أداء البنوك الإسلامية وفق معياري توظيف الأموال، ومعيار الربحية، وتشير نتائج قيمة t للفروق بين معايير تقييم الأداء المالي مجتمعة أنها غير دالة إحصائياً، وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية .
٦. يمكن القول أن البنوك الإسلامية تتمتع بنسبة سيولة أعلى من البنوك التجارية، وهذا يعني أن هناك فوائض مالية غير مستغلة، كما إن مستوى الملاءة فيها أفضل من البنوك التجارية، إلا أن البنوك التجارية تتمتع بنسب ربحية عالية مقارنة بالبنوك الإسلامية، كما إن مؤشرات توظيف الأموال في البنوك التجارية أفضل من البنوك الإسلامية، وهذا يشير إلى أن البنوك التجارية بصورة عامة ومن ناحية الفائدة الاقتصادية للبلد ومدى مساهمتها في تحسين النمو الاقتصادي والتنمية بصورة عامة أفضل من البنوك الإسلامية – من وجهة نظر الباحث – وفق هذا المؤشرات .

١٢ـ المراجع

١. محمد أحمد أبو قمر، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة الإسلامية، ٢٠٠٩، ص ٣٨.
٢. نبيل عبد المنعم محمد، إطار مقترح لاستخدام مدخل بطاقات القياس المتوازن لتقييم الأداء بالبنوك المصرية – دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول ٢٠١٠، ص ٣٩ .
3. Grazyna Wozniewska, Methods of Measuring the Efficiency of Commercial Banks: an Example of Polishpanks, www.google.com 11pm 1/12/2011 , 2008 , p85 .
٤. محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٠٠ .
٥. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر ، الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م، ص ٣١ .
٦. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠٠١، ص ٨٩ـ٩٥ .
٧. هواري معراج و شياد فيصل، قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، فبراير ٢٠١١م .
٨. عبد الكريم منصوري ورزين عكاشة، قياس كفاءة البنوك النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج المتعدد المعايير، الملتقى الأول حول الطرق متعددة المعايير لاتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٠م .
9. Ali & Rami, Islamic Banking Performance in the Middle East:A Case Study of Jordan, University of Wollongong Economics Working Paper Series , 2006 , pp1- 23 .
١٠. منذر المومني وعنان السروجي، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، مجلة المنارة، المجلد ١٣، العدد ٢، ٢٠٠٧، ص ١١٣ـ ١٥٣ .
11. Abdus Samad , Perfomance of Interest-Free Islamic Banks VIS-À-VIS Interest-Based Conventional Banks of Bahrain , Journal of Economics and Management ,No.2 ,2004,pp1-14.
12. Jamal Bisha , Performance of Islamic Banks VIS-À-VIS Conventional Banks : The Case of Malaysia , Unpublished Master . International Islamic University Malaysia , 2004.

13. **Md. Safiullah , Superiority of Conventional Banks & Islamic Banks of Bangladesh: A Comparative Study, International Journal of Economics and Finance, Vol. 2, No. 3; August , 2010, pp199-208 .**
14. **Muhammad , Performance Comparison of Islamic and Conventional Banks in Pakistan , Global Journal of Management and Basiness Research , vo 11 , lssue 1 , 2011, pp 61-66.**
15. **Donsyah Yudistira. Efficiency in Islamic Banking: an Empirical Analysis of 18 Banks ,2003 ,www.google.com الساعة ١٠:٣٥مساء , ٢٠١٢/١/١٢ .**
16. **Shamsher et al , Efficiency of Conventional versus Islamic Banks: International Evidence using the Stochastic Frontier Approach (SFA) ,Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 2006 , pp107-130 .**